المصـــــدر :	الحياة		
التـــاريخ :	17-11-2005	العـــدد :	15569
الصفحـات :	1	المسلسل :	2

القاهرة تنفي القمة الثلاثية وتؤكد التنسيق مع السعودية منذ اغتيال الحريري

الأمير سلطان يركز في محادثاته مع نظيف على آلية دعم العلاقات الثنائية وتوسيع التبادل

□ القاهرة - محمد الشاذلي

■ اجرى امس ولي العهد وزير الدفاع والطيران المفتش العام السعودي الامير سلطان بن عبدالعزيز الذي يزور القاهرة حالياً محادثات مع رئيس الوزراء المصري الدكتور احمد نظيف في مقر رئاسة الوزراء تركزت على العلاقات الثنائية وآليات دعمها وتوسيعها. وأكدت القاهرة عقب المحادثات التي كان اجراها الامير سلطان اول من امس مع الرئيس حسني مبارك، استمرار التنسيق السعودي - المصري على المستويات المختلفة منذ اغتيال رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري.

وقال الناطق الرئاسي المصري السفير سليمان عواد ان « التنسيق المصري - السعودي مستمر على مختلف المستويات منذ تداعيات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري. كلا البلدين مع الشرعية الدولية

من لقاء الامير سلطان مع رئيس الوزراء المصري احمد نظيف (الحياة)

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 17-11-2005 العـــدد : 15569
الصفحـات : 1 المسلسل : 2

وسورية مع الشرعية الدولية التي تعكسها قرارات مجلس الامن ذات الصلة. الكل يلتزم الشرعية الدولية الكل يسعى الى هدف واحد هو استجلاء حقيقة ما حدث وما أدى الى اغتيال رفيق الحريري. ولكن على الجميع ان يتحرك تحركاً حكيماً وحذراً على نحو يضمن تعاون سورية الايجابي مع لجنة التحقيق الدولية من جهة وعدم تعريض سورية ولبنان لاية مخاطر تضيف بؤرة توتر جديدة الى بؤر توتر قائمة بالفعل في الشرق الاوسط وتزيد من تعقيد موقف هو بالفعل شديد التعقيد في هذه المنطقة من العالم». وبعدما نفى عواد عقد قمة ثلاثية سعودية - مصرية - سورية، اوضح ان «زيارة الأمير سلطان ودية يقوم بها ولي عهد المملكة العربية السعودية، وهي دولة شقيقة يربطنا بها كل علاقات التعاون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية ومجالات الاستثمار والمجالات الثقافية وغيرها من المجالات».

وبدأت محادثات الأمير سلطان مع نظيف بجلسة مغلقة اعقبها اجتماع موسع ضم وفدي البلدين، تناول عدداً من القضايا الاقليمية والعربية ذات الاهتمام المشترك واليات تدعيم العلاقات الثنائية المتميزة بين الجانبين، الى جانب توسيع نطاق التبادل التجاري والاستثماري وزيادة الاستثمارات وحركة السياحة السعودية في الاسواق المصرية واقامة مشاريع مشتركة بين رجال الاعمال.

وصرح الناطق باسم مجلس الوزراء المصري مجدي راضي، عقب المحادثات، بان «كل مجالات التعاون بين مصر والسعودية حظيت بتبادل وجهات النظر، إذ تناولت المحادثات مجالات متعددة أولها المجال الاقتصادي بشقيه الاستثماري والتجاري، خصوصاً أن السعودية تعتبر من اكبر المستثمرين في مصر، كما ان هناك استثمارات مصرية كبيرة ايضاً في السعودية. وأكد الجانبان المصري والسعودي في هذا الصدد على اهمية استغلال الفرص المتاحة في البلدين ومناخ الاستثمار الذي تم تطويره». واضاف «انه في اطار التعاون الاستثماري تقرر ان يلتقي رئيس هيئتي الاستثمار في البلدين بصفة مستمرة لدعم العلاقات الاستثمارية وازالة اية معوقات بين المستثمرين».

واكد الناطق المصري «عزم الجانبين دفع ملف الاستثمارات بشكل قوي بعد أن حظي ملف التجارة بدفعة قوية وأزال الجانبان كل المعوقات الجمركية وغير الجمركية، اذ تم شطب الجمارك على كل السلع في البلدين اللذين يعملان بشكل مستمر على ازالة المعوقات في الجوانب الاخرى، ونجحا خلال الشهور الماضية في زيادة التبادل التجاري بنسبة ٦٠ في المئة ما يبشر بزيادة كبيرة في الفترة المقبلة. إذ وصل حجم التجارة بين البلدين الى نحو بليون دولار سنوياً ويتوقع زيادته خلال العام المقبل بنسبة كبيرة بعد دخول اتفاق تحرير التجارة العربية حيز التنفيذ وبعد انضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية».

وذكر الناطق «ان ملف القوى العاملة والمصريين العاملين في السعودية حظي بجانب من المناقشات. وفي هذا المجال اكد الجانب السعودي على أن المصريين يتمتعون بكل الحقوق باعتبارهم في بلدهم الثاني. وهناك عزم على حل كل المشاكل أو ما يقابلهم من معوقات خلال إقامتهم في السعودية».

ولفت الى «ان السياحة كانت احد الملفات التي تم تناولها خلال المحادثات، خصوصاً السياحة الدينية، اذ إن مصر مصدر كبير لهذه السياحة بشكل خاص في الحج أو العمرة، كما ان مصر مقصد سياحي اول للسياح السعوديين لما يتمتعون به من اخوة وجو مناسب وقرب جغرافي».

واكد الجانبان ايضاً اهمية زيادة الاستثمارات السياحية في الفترة المقبلة، وكذلك دفع الحركة السياحية المتبادلة، كما اتفقا على انشاء صناديق مشتركة في مجالات متعددة، إذ اشار وزير التجارة المصري رشيد محمد رشيد في هذا الصدد الى أن هناك فكرة لانشاء صندوق مشترك للاستثمارات الصناعية برأسمال ٢٥٠ مليون دولار يساعد المستثمرين في البلدين للتعرف على المشاريع التي يمكن أن يقوموا بالاستثمار فيها سواء في مصر أو السعودية. وأوضح راضي أن المحادثات تناولت كذلك وسائل دعم التعاون في مجالي البترول والغاز الطبيعي، مشيراً الى أنهما اتفقا على تكثيف اللقاءات بين المسؤولين على المستويات الوزارية خلال الفترة المقبلة للعمل على تفعيل ما اتفق عليه بما يعمل على إحداث نقلة نوعية جديدة للعلاقات بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.